# الإرشاد البيطرى كنموذج للإعلام التنموى

## ( دراسة فى تجارب الإرشاد المحلية والدولية )

**د. أمير رأفت شاهين**

إدارة الإرشاد البيطرى
الهيئة العامة للخدمات البيطرية - وزارة الزراعة

**مقدمة**

**إن الارشاد البيطرى بالفعل هو النموذج التطبيقى للإعلام التنموى على أرض الواقع ,لذا فهو يعانى من كل ما يعانيه الإعلام التنموى فى بلادنا العربية ,لأن دوره هو نشر التوعية وبالتالى إستخدام كافة سبل وأنواع التواصل مع جميع شرائح المجتمع لتوعيتها بالقضايا الداخلة فى نطاق تخصصه.**

**وحينما نعلم أن دخل الولايات المتحدة من تصدير الألبان يساوى ٢٠ ضعف دخل مصر من (قناتى) السويس ,وأن قيمة ماتنتجه بعض الدول من المنتجات الحيوانية يعادل أضعاف أضعاف الناتج المحلى للإقتصاد المصرى ككل بكافة أنشطته الإقتصادية.... فإننا سندرك مدى تقصيرنا فى جانب هام من جوانب النشاط الإقتصادى ألا وهو مجال الإنتاج الحيوانى .**

بل إن تصدير أسماك الزينة يمثل حوالى ٤٠٪ من الدخل القومى لدولة مثل تايلاند-فقط أسماك الزينة- ونحن هنا فى مصر بلد النيل والبحرين والبحيرات نعانى عجزاً فى الميزان التجارى الخاص باستيراد الأسماك يساوى ٣ مليارات دولار سنوياً، ويوجد الكثير والكثير من تلك الأرقام الكفيلة بإفاقة صناع القرار.

وما ينطبق على الأسماك ينطبق على اللحوم والدواجن وغيرها، وبالرغم من توافر مقومات الإنتاج إلا أن كلمة السر فى تلك المعادلة الصعبة هى غياب الوعى الناتج عن غياب دور حقيقى وفاعل للإرشاد البيطرى والزراعى، فكما قيل عن الإرشاد أنه "هو الحل البعيد المدى للجوع فى العالم عن طريق مساعدة الفقراء على أن ينتجوا بفاعلية أكبر مزيداً من الأغذية الأساسية ذات الجودة العالية وذلك كخطوة أولى للخروج من دائرة الفقر" (Diof ٢٠٠٠)

ودعونى أحدثكم فى تلك الدراسة عن الإرشاد البيطرى لسببين.. الأول أنه تخصصى، والثانى أنه يلقى القليل من إهتمام صناع القرار والقليل جداً من الدعم المادى بل إنه تقريبا يعمل بدون ميزانية تذكر وهذا مما سيرد تفصيله.

ونظراً لقلة بل وندرة الأبحاث والدراسات التى تناولت قضية الإرشاد البيطرى فى مصر فإننى سأعتمد هنا على الدراسات التى تناولت الإرشاد الزراعى، وسأستعرض فى الدراسة أبرز التجارب الدولية فى مجال الإرشاد وتوجيهات الخبراء الدوليين لإصلاحه. ثم سأعتمد على تجربتى الشخصية فى سرد التجربة المحلية كأحد أعضاء الكيان المسئول عن الإرشاد البيطرى بجمهورية مصر العربية لما يقارب الخمس سنوات، ثم سأذكر إستراتيجيتى المتواضعة والمقترحة لأفضل السبل الممكنة حالياً لتطوير منظومة الإرشاد بمصر، وسأنهى الدراسة بأهم التوصيات التى يمكن من خلالها تطبيق التوجيهات الدولية المذكورة آنفا على أرض الواقع فى البيئة المحلية. وأرجو من الله تعالى أن تكون تلك الدراسة إضافة لكل المهتمين بمجال

الإعلام التنموى، وأن ترمى حجراً فى مياه الإرشاد البيطرى الراكدة فى بلادنا العربية، وأن تكون كما قال الكواكبى " كلمة حق و صرخة فى واد إن ذهبت اليوم مع الريح لقد تذهب غداً بالأوتاد".

## محاور الدراسة

**المحور الأول**: التعريف بالإرشاد البيطرى ومهامه
**المحور الثانى**: إستعراض لأهم التجارب الدولية فى مجال الإرشاد
**المحور الثالث**: توجيهات دولية لإصلاح منظومة الإرشاد
**المحور الرابع**: إستراتيجية محلية لتطوير آداء إدارة الإرشاد
**المحور الخامس**: توصيات لإصلاح منظومة الإرشاد البيطرى فى مصر

## المحور الأول : التعريف بالإرشاد البيطرى ومهامه

### تعريف الإرشاد البيطرى

الإرشاد هو عملية تعليمية غير رسمية تستند إلى الحاجه والطلب عند كافة فئات المجتمع، وتتم مع تلك الفئات بشكل تشاركى بهدف تحسين نوعية حياتهم، ويمكن تطبيقه فى كثير من المجالات مثل التعليم والصحة والزراعة وحينما يتم تطبيقه فى مجال الطب البيطرى فإنه يعرف بالإرشاد البيطرى.

### مهام الإرشاد البيطرى

يعتبر الإرشاد البيطرى دعامة أساسية للصحة والبحوث والتنمية، ويتلخص دوره فيما يلى:

١- حماية الصحة العامة عن طريق توعية المواطنين بكيفية الوقاية من الأمراض المشتركة، وهى الأمراض التى تنتقل من الحيوان للإنسان والعكس،

وجدير بالذكر أن أكثر من ٦٠٪ من الأمراض التى تصيب الإنسان هى أمراض مشتركة، وأن ٨٠٪ من الأمراض التى ظهرت مؤخراً هى أمراض مشتركة منشأها الحيوان وانتقلت منه إلى الإنسان مثل الكورونا والإيبولا وانفلونزا الطيور وغيرهم الكثير والكثير من الأمراض "الحديثة" إلى جانب الأمراض "الكلاسيكية" المعروفة مثل السل (الدرن) والسعار.

٢- حماية المواطنين من أخطار التسمم الغذائى المحتملة نتيجة تناول المنتجات الغذائية الفاسدة ذات الأصل الحيوانى (اللحوم - الأسماك -البيض - الألبان .. الخ).

٣- تنمية الثروة الحيوانية عن طريق توعية المربين بكل مايتعلق بالقواعد الصحية السليمة لتربية الحيوان.

٤- تقديم خدمات الإرشاد التسويقى وذلك لرفع جودة المنتج المحلى ومساعدة المربين فى تسويق منتجاتهم، وكذلك خدمات "إرشاد السوق" والتى تتلخص فى إمداد المربين بأحدث المعلومات حول أسعار الأسواق المحلية والدولية، والأوضاع السائدة فيها، ومعلومات حول حلول المشاكل المتعلقة بالجودة، ومدى توافر خامات الإنتاج وأسعارها ومعلومات عن مستوى المنافسة فى الأسواق (1997 Crowder ;1997 Shepherd)

٥- تنظيم المربين عن طريق تجميعهم فى جماعات لتسهيل التعامل معهم، والتمكن من نشر التوعية عن طريق تلك الجماعات بصورة أكثر فاعلية.

٦- إشراك القيادات المحلية وقادة الرأى فى تشكيل الرسالة الإرشادية، والإستعانة بهم فى بثها لما لهم من عظيم الأثر فى تشكيل وعى المجتمع، وذلك لأن إشراكهم فى تصميمها سيجعلها أكثر ملائمة للبيئة المحلية، كما سيجعلهم أكثر تحمساً لنشرها.

٧- العمل كحلقة وصل بين المؤسسات العلمية والبحثية وبين المواطنين، وذلك برفع مشاكل المواطنين إلى هذه المؤسسات، ثم حمل الحلول العلمية لتلك المشاكل منها إلى

الناس لتطبيقها، ومتابعة تنفيذ تطبيق تلك الحلول، ورفع تقارير للمراكز البحثية والجامعات عن كل ما قد يحول دون تطبيقها على أرض الواقع.

٨- تجاوز الدور التقليدى للإرشاد بالإقدام على إصلاح وتنمية المجتمع بأنشطة قد يبدو فى ظاهرها أنها خارجه عن نطاق تخصصه مثل تعليم القراءة والكتابة و التدريب على المشروعات الصغيرة، وذلك لتهيئة المجتمع وجعله صالحاً لتلقى الرسالة الإرشادية بمحاربة الفقر والجهل والمرض.

٩- توعية الأطباء البيطريين بكل ما يتعلق بأحدث ماوصل إليه العلم فى كافة المجالات لرفع مستواهم المهنى، مما يؤدى لتنمية الثروة الحيوانية و ينعكس بالإيجاب على صحة الإنسان والحيوان بشكل عام.

## المحور الثانى : إستعراض لأهم التجارب الدولية فى مجال الإرشاد

لن نعيد إختراع العجلة من جديد ولكننا أيضاً لا نستطيع إستيرادها وقيادتها كما هى!، فإدارة مهام الإرشاد البيطرى لابد وأن تكون نابعة من صميم البيئة المحلية، إلا أن هذا لا يمنع من الإطلاع على التجارب المختلفة حتى يتسنى لنا تطويرها بما يتناسب مع الأوضاع المحلية السائدة.

### تأخذ العديد من دول العالم خاصة المتقدمة بمبدأ الخصخصة

نظراً لمحدودية الميزانية فى المؤسسات الحكومية، وبُعدها عن التجديد والإبتكار فإن الخدمات الإرشادية تصبح غير فعالة وغير إنتاجية مما يؤدى إلى إهدار المال العام وإستياء المنتجين والمواطنين، وبالتالى بدأت العديد من الدول النامية فى أن تحذو حذو الدول المتقدمة فى هذا الشأن.

**الولايات المتحدة وكندا وإستراليا والدانمارك**... كانت تتمتع بخدمات إرشادية قوية وفرها القطاع العام فى البداية، وحالياً يشترك القطاع الخاص مع القطاع العام فى تقديمها، و تختلف هذه الخدمات تماماً عن تلك التى نقدمها فى بلداننا النامية.

**جاميكا** .. أنشأت هيئات مستقلة شبه حكومية تتخصص فى نواحى فنية معينة تناظر فى مجالنا هيئة للدواجن وهيئة للأغنام ... الخ، وقامت باستقطاب الموظفين الأكفاء من إدارات الإرشاد الحكومية ومنحتهم تدريباً مميزاً ورواتب مرتفعة، مما أدى إلى تقديم خدمات إرشاد قوية أدت إلى زيادة الإنتاج كما وكيفاً وبالتالى زيادة القدرة على التصدير وجلب العملة الصعبة، ولم يكدر صفو تلك التجربة الناجحة إلا أن تلك الجهود وجهت نحو المزارع الكبيرة والتجارية، أما المزارع الصغيرة فحُرمت من جهود الموظفين الأكفاء الذين تم إستقطابهم من الدوائر الحكومية التقليدية.

**كوستاريكا**..تم خصخصة خدمات الإرشاد بها جزئياً حيث تمنح الحكومة بطاقات إرشادية يمكن عن طريقها الحصول على نصائح من إستشاريين بشركات خاصة.

أما فى **إنجلترا** فقد تحولت الخدمات الإرشادية من القطاع العام إلى الإستشارات الخاصة وكانت النتيجة مبهرة، إلا أن ماحدث فى جاميكا حدث فى إنجلترا بخصوص صغار المنتجين الذين هم غير قادرين على الدفع مقابل تلك الإستشارات.

**هولندا** يتكفل فيها المنتجون بـ ٦٠٪ من تكاليف الإرشاد، بينما تتحمل الحكومة الـ ٤٠٪ الباقية، وقد إستفاد الجميع من هذا النظام، فالمنتجين أصبحوا أكثر قدرة على تسويق منتجاتهم، و موظفى الإرشاد أصبحوا يتمتعون بالرضا الوظيفى نتيجة تحسين الإمكانيات والقدرة على تقديم خدمات افضل إلى جانب العائد المادى المجزى.

**إستونيا**...حاولت تخفيف عبء تخصيص الخدمات الإرشادية على الفقراء بإنشاء وحدتين للإرشاد إحداهما لصغار المنتجين والأخرى لمالكى المزارع الكبيرة.

**إسرائيل**...لم تنجح فيها جهود الخصخصة حتى الآن،

وتقوم السلطات هناك بفرض رسوم على المزارعين يتحملون بها جزء من تكاليف البحوث والتنمية والإرشاد، كما يقوم القائمون على الإرشاد بتوفير أنشطة إرشادية إضافية بمقابل مادى عند الطلب، وتشجيع موظفى الإرشاد على العمل فى غير أوقات العمل الرسمية فى مقابل مادى يدفعه من يطلب الخدمة.

**أما التعددية فهى أى أن تشترك أكثر من جهة بتقديم تلك الخدمات، وقد أخذت بها العديد من الدول منها على سبيل المثال :**

**زيمبابوى** ... يقوم بالإرشاد الكثير من المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة والهيئات شبه المستقلة.

**هندوراس** .. تتكفل وحدات خاصة بتقديم الخدمات الإرشادية للمنتجين غير القادرين، يساعدها فى ذلك مايصل إلى ٧٠٪ جمعية أهلية.

**إندونيسيا** ... تشترك الجامعات ومراكز البحوث وجمعيات المزارعين فى تقديم الخدمات الإرشادية.

ويمثل التنسيق بين تلك الجهود التحدى الأكبر فى حالة الأخذ بالتعددية فى الإرشاد، وذلك حتى لا يحدث تداخل وتكرار بينها وتضارب فى التوصيات والرسائل الإرشادية، لذا فإنه لا غنى عن الدور الحكومى للتنسيق بين تلك الجهود وتوحيدها ومراقبتها فنيا.

**اللامركزية**

من المبادىء التى بدأت تأخذ بها العديد من دول العالم وهى سليمة من حيث المبدأ، إلا أنه عندى التطبيق تظهر العديد من المشاكل.

**الفلبين** ..أسندت الخدمات الإرشادية إلى ماينا ظر "وزارة التنمية المحلية" عندنا فى مصر، إلا أن تدخل السياسيين والقيادات المحلية وفسادهم ((هناك)) أدى إلى نسف فعالية برامج الإرشاد لدرجة توظيف أشخاص بشهادات لا تمت بأى حال من الأحوال لمجال الإرشاد.

**إندونيسيا** ... عند تطبيق اللامركزية بها أهملتها السلطات المحلية لأنها اعتبرت أنها تحقق عائد مادى على المدى الطويل، وبالتالى فهى ليست أولوية ووجهت مواردها وأنشطتها لمجالات أخرى.

**تنزانيا** .. فشلت تجربة اللامركزية لعدم تجهيز وحدات الإرشاد الميدانية بالشكل الكافى وعدم رصد الميزانية الملائمة لها.

أما فى **أوغندا** ... فقد فضلت السلطات المحلية توجيه مواردها لرصف الطرق تاركة موظفى الإرشاد بدون مرتبات لعدة أشهر!.

ومما سبق يتضح أنه بالرغم من أن اللامركزية ممتازة من حيث المبدأ إلا أنه فى حالة عدم الإعداد الجيد لها فإنها تصبح سلاح ذو حدين يؤذى أكثر مما يفيد.

**مشاركة الجمهور فى التخطيط للبرامج الإرشادية**

تعتبرمن أهم عوامل نجاحها، لأنها فى تلك الحالة تنبع من إهتمام الناس وتحرص على تحقيق مصالحهم، ولأن الناس ستستجيب لها بصورة أكبر بكثير نظراً لأنهم إشتركوا فى الإعداد لها، وأخذ السلطات بهذا المبدأ يعنى التزامها بقيم هامة مثل الديموقراطية والشفافية والإدارة السليمة، ولذلك نجد أن تقديم المنح والمساعدات الدولية يرتبط بسجل الدولة فى مجال حقوق الإنسان وأساليب الحكم الرشيدة.

**أندونيسيا** .. إستحدثت مؤسسات جديدة على مستوى المقاطعة أسمتها "معاهد تقييم التكنولوجيا" تجمع المنتجين والباحثين وأخصائيى الإرشاد للتشاور فى التخطيط للبرامج الإرشادية.

**باكستان** أنشأت مجموعات لصغار المزارعين قامت بتقديم المشورة بخصوص الحملات الإرشادية وعممت تلك التجربة فى آلاف القرى.

وتجارب مشابهة تمت فى الأردن والأرجنتين وتنزانيا

أما **الفلبين** فقد إشترك فى التخطيط كل من موظفى

الإرشاد والمنتجين والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص ومعاهد البحوث والمؤسسات الأكاديمية.

**المحور الثالث : توجيهات دولية لإصلاح منظومة الإرشاد**

تعرضت أنظمة الإرشاد إلى كثير من النقد والإنتقاد والتشكيك فى فعاليتها فى الفترة الأخيرة، بعض هذا النقد كان بناء ولكن بعض تلك الإنتقادات كان فى غير محله.

على كل حال يبقى تحديث نظم الإرشاد ضرورة ملحة فى العديد من دول العالم، خاصة فى ظل الظروف الدولية الحالية والتى تواجه فيها منتجات العالم النامى منافسة شرسة وغير متكافئة مع منتجات الدول الكبرى، التى تحظى بالدعم والتأييد من جانب حكوماتها..

**توجيه**

**تقييم تنظيم الإرشاد الحالى فى ضوء حاجات المربين وتحديد ما إذا كانت بحاجة إلى التدعيم أو إعادة الهيكلة.**

كل المنظمات تُنشأ وتزود بالكوادر البشرية وتوجه لها الأموال العامة، وبالتالى فإن أى قصور فى خدمة المواطنين يجب بناء عليه أن يتم إعادة النظر فى السياسات التى تحكم هذه المنظمة، وفى حالة الإرشاد يمكن تقييم آداء الكيان المسئول عنه بواسطة الإستبيانات التى توجه للجمهور المستهدف، كما يجب أيضاً تقييم الأوجه التالية :

- الهيكل التنظيمى القائم.
- تحقيق الشراكة مع المؤسسات والهيئات المعنية ومنظمات المجتمع المدنى.
- الإمكانيات التقنية.
- المنشأت المادية والأصول الثابتة.
- الميزانية التشغيلية.
- الموارد البشرية ( العدد الإجمالى - عدد الموظفات مقابل عدد الموظفين -الإختصاصات -المؤهلات .. ).

وعلى ضوء السلبيات التى يتم إكتشافها يُتخذ القرار اللازم، فقد يتم :

- إبقاء الوضع كما هو عليه.
- إجراء بعض التعديلات على منظومة الإرشاد العامة.
- دمج بعض المؤسسات غير العامة فى منظومة الإرشاد.

**توجيه:**

**تطبيق اللامركزية فى الإرشاد، ولكن ليس قبل بناء قدرات الموظفين المحليين وتهيئة المسئولين المعنيين.**

إن التسرع فى تطبيق اللامركزية دون التمهيد لها بشكل سليم أطاح بالجهود الإرشادية فى العديد من الدول، فقد أفسدها تدخل السياسيين والقادة المحليين كما ذكرنا من قبل، وذلك لأن هؤلاء القادة المحليين يتم إنتخابهم لفترة قصيرة (سنتين أو ثلاثة)، وبالتالى فهم يركزون على المشاريع ذات العائد المادى السريع، وهذا بخلاف الإرشاد الذى هو عملية تعليمية ليس لها مردود قوى على المدى القريب.

ويوجد ثلاثة إتجاهات على الأقل فى اللامركزية تسيطر على تطور الإرشاد حالياً: **الأول** هو لامركزة عبء التكاليف.

**والثانى** هو نقل مسؤولية الحكومة المركزية.

**والثالث** على مستوى التخطيط للبرامج.

ويمكن التمهيد بشكل جيد لـ "اللامركزية" عن طريق الخطوات التالية:

- تعريف القادة المحليين وتوعيتهم بأهمية الإرشاد ومنافعه على المدى الطويل وأولويات السياسة الوطنية.
- بناء قدرات الموظفين وأخصائيى الإرشاد المحليين بالصورة التى تؤهلهم للإعتماد على أنفسهم، وتحمل مسؤلية الإرشاد بشكل شبه مستقل فى مناطقهم.
- تطبيق اللامركزية على البحوث الزراعية فى نفس

الوقت حتى يحدث تناغم - لاغنى عنه- فى الآداء بين الإرشاد والبحوث.

**توجيه :**

**توسيع صلاحيات الإرشاد تحقيقاً لتنمية أوسع للموارد البشرية.**

لا يمكن أن تستقرالرسالة الإرشادية فى بيئة غير صالحة لها، لذا فإن من أولويات الإرشاد البيطرى أن يقوم بحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع ككل بقدرالإمكان. وقيام الإرشاد بهذا يعود عليه بفائدتين هامتين، **الأولى** هى إصلاح المجتمع بما يجعله أكثر قدرة على تقبل الرسالة الإرشادية، لأن وجود الجهل والفقر والمرض يجعل الإستجابة للرسائل الإرشادية يبدو أحياناً أشبه بأشد أنواع الترف لدى شرائح واسعة من المجتمعات بالدول الفقيرة أو النامية

**والفائدة الثانية** هى أنه أحياناً ينتهى أطباء الإرشاد من إبلاغ الجماهير بالرسائل المطلوبة وذلك فى حالة الجماهير ذات العدد المحدود، ولا يبقى أمامهم الكثير ليقدموه فتفتح تنمية المجتمع فى هذه الحالة الباب لإمكانية الإستفادة من جهود أطباء الإرشاد والإستمرار فى تشغيلهم على مدار العام.

ولتأهيل الإرشاد البيطرى للقيام بدوره فى تحقيق التنمية المستدامة من خلال هذا المنظور يجب عمل الآتى:

- إعداد كوادر الإرشاد وتأهيلهم لتقديم التعليم غير الرسمى حول مفهوم التنمية المستدامة وممارساتها، وذلك بخصوص موضوعات مثل العلاقات المتداخلة بين البيئة والسكان، الإنتاج الحيوانى، الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، كيفية التخلص من مخلفات المزارع بطريقة صحية سليمة، تأثير الأمراض الخطيرة المنتشرة فى المجتمع وخاصة الأمراض المشتركة، كيفية إدارة المزرعة كمشروع تجارى... إلخ.
- تطوير مناهج التعليم فى كليات الطب البيطرى بما يتناسب وهذا المفهوم.
- إقامة الروابط اللازمة مع الجهات المعنية بمجالات هذه التوعية كوزارة البيئة ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم وغيرهم.

**توجيه :**

**صياغة سياسة وطنية حول الإرشاد بهدف تأمين الإلتزام السياسى والمالى.**

قلة قليلة من البلدان حتى الآن مثل بنجلاديش والنيبال والفلبين هى التى إعتمدت سياسة وطنية تضع الإرشاد ضمن أولوياتها، وهذا فى غاية الأهمية بالنسبة لسير العمل إذ أنه يوفر الغطاء السياسى والمالى لرسالة الإرشاد، ويؤدى هذا إلى تحقيق الدافعية القوية مادياً وأدبياً لكوادر الإرشاد للإستمرار فى العمل والعطاء، وفى حالة تطبيق اللامركزية فإن تلك السياسة الوطنية تصبح ضرورة قصوى لحمايته من فساد ولا مبالاة بعض القادة المحليين، ولن يتأتى وضع تلك السياسة إلا بتكثيف التواصل مع صناع القرار على أعلى مستوى لتوعيتهم وتبصيرهم بأهمية الإرشاد ودوره فى المجتمع والتأكيد على هذا من وقت لآخر.

**توجيه :**

**إعطاء مهنة الإرشاد المكانة التى تستحقها على غرار سائر التخصصات البيطرية الأخرى.**

حتى الآن لم ينل الإرشاد المكانة التى يستحقها بين باقى التخصصات، ويؤدى هذا إلى هروب الكفاءات من الإرشاد البيطرى إلى غيره من التخصصات بحثا عن التقدير المادى والأدبى وفرص التطور الوظيفى التى تتناسب مع كفاءاتهم.

لذا فمن الطبيعى ألا يختار الأطباء البيطريون هذا التخصص من البداية وإن لم يتم إصلاح هذا الخلل

فسيبقى الإرشاد كما هو تخصص من الدرجة الثانية والخاسر الأكبر فى تلك الحالة لن يكون الإرشاد بل الدولة ككل..

ولتصحيح هذا الخطأ فإنه يجب إتخاذ الخطوات التالية:

- سد أى ثغرات قد تؤثر على معنويات كوادر وموظفى الإرشاد.
- الإشراك الفعلى والمناسب لموظفى الإرشاد فى أى برنامج حكومى للتنمية من البرامج ذات الصلة.
- تخصيص دورات تدريبية داخل البلاد وخارجها لرفع مستوى أطباء الإرشاد، وممارسة رقابة دقيقة تضمن وصول تلك الفرص لهم وعدم تسربها إلى باقى التخصصات.
- تعيين مسئولى إرشاد رفيعى المستوى وذوى خبرة فى مواقع إتخاذ القرار المرتبطة بالتنمية.

**توجيه:**

**تطوير نظم التعليم الجامعى بغرض تحديث نظام الإرشاد**

غنى عن الذكر أنه فى كل الأحوال فإن التعليم فى الدول النامية يحتاج إلى الإصلاح الجذرى، ونحن هنا أمام نوعين من الدول، الأول يضع برامج إرشادية ضعيفة لا تؤدى إلى تخرج كوادر إرشادية على المستوى المطلوب، والثانى هو دول لا تضع الإرشاد البيطرى أساساً ضمن مناهج التعليم، وفى كلتا الحالتين فإن هذا يؤدى فى أحيان كثيرة إلى إحراج أطباء الإرشاد لأن المربين يكونون أكثر علماً ودراية منهم فيما يجب أن يقوم أطباء الإرشاد بتقديم النصح بشأنه.

ولتحقيق هذا التطوير يجب تشكيل لجنة لمراجعة مناهج التعليم بكليات الطب البيطرى فيما يختص بالإرشاد، على أن تضم ممثلين عن المؤسسات الأكاديمية والبحثية والهيئات الحكومية ذات الصلة ومؤسسات القطاع الخاص المرتبطة بالتنمية ومتخصصين فى الإرشاد البيطرى وممثلين عن الفلاحين و المربين ومنظمات المجتمع المدنى.

**توجيه :**

**تعزيز التعددية فى الإرشاد**

فى البداية كانت الخدمات الإرشادية حكراً على القطاع العام، وبمرور الوقت فإن بعض شركات الأدوية البيطرية وبعض شركات مستلزمات المزارع وغيرها بدأت فى إعطاء بعض النصائح الإرشادية بخصوص منتجاتهم، كما إشتركت أيضا بعض منظمات المجتمع المدنى فى التوعية بالأمراض المشتركة ومبادىء الرفق بالحيوان، إلى جانب الشركات الخاصة فى الدول المتقدمة والتى يركز نشاطها الرئيسى على تقديم الخدمات الإرشادية بمقابل مادى.

ونؤكد على مزايا منظمات المجتمع المدنى والتى تؤهلها للعب دور هام فى نشر التوعية، وتكمن تلك المزايا فى أن غالبيتها صغيرة الحجم وذات بنية تنظيمية أفقية، وخطوط إتصال قصيرة، مما يمكنها من الإستجابة بصورة مرنة وسريعة لاحتياجات الجمهور، العمل فى تشكيلات جماعية، إهتمامها بالفقراء مما يعنى أنها تحافظ فى الغالب على تواجدها فى أماكن نائية قد يصعب على أطباء الإرشاد الوصول إليها أو الإقامة بها، إلى جانب العلاقات القوية مع شرائح واسعة من المواطنين الذين تتضمنهم أنشطتها.

لذا يجب على الدولة أن تنسق مع كل تلك الجهات لمنع إزدواجية الجهود وتداخلها وتكرارها، مما سيخفف كثيراً على ميزانية الدولة ويساعد الإرشاد البيطرى على توجيه جهوده إلى جوانب محددة تناسب فقط القطاع العام، مع ضمان أن يتم تقديم تلك الخدمات أيضا تحت الرقابة الحكومية ولكن ليس إلى الحد الذى ينزع روح التجديد والإبتكار من آداء تلك الشركات وفى هذا يقول (Kopp & Bebbington 1998) فى إشارة إلى تجربة التعددية فى

بوليفيا ".. إن جنوح الحكومة المتزايد للدخول فى ترتيبات تعاقدية مع المنظمات غير الحكومية، والتى إقتصر دور هذه المنظمات بموجبها على مجرد تنفيذ برامج الحكومة، قد أفضى فى كثير من الأحيان إلى إضعاف هوية تلك المنظمات ومشروعيتها"

**توجيه:**

**خصخصة خدمات الإرشاد جزئيا أو كلياً بعد دراسة الجدوى من الخصخصة**

لا يزال القطاع العام هو المهيمن على نشاط الإرشاد فى الدول النامية، أما فى الدول المتقدمة فقد تطور الإرشاد بصورة كبيرة وأصبح على درجة عالية من التقدم بعدما تولى تلك المهمة القطاع الخاص، فقد أصبحت المعلومة الزراعية (البيطرية) فى الواقع بمثابة "سلعة" تحمل بطاقة ثمن (1991 Buttel;2000Rivera)

وتقديم الخدمات الإرشادية بمقابل مادى من المربين له عدة مزايا تتمثل فى: تخفيف العبء عن التمويلات العامة، تحفيز مشاركة القطاع الخاص، وضع الخدمات فى موضع المسائلة تجاه المربين بإعتبارهم عملاء يسددون الثمن (2000 Kid et al)

لكن يجب عدم التسرع فى خصخصة الإرشاد قبل أن يتم تأهيله بالشكل الكافى الذى يجعل المربين يدفعون مقابل الخدمات الإرشادية التى تقدم لهم، وهذا ماحدث فى بعض دول امريكا اللاتينية والتى فككت فيها الدولة إدارات الإرشاد العامة ثم لم يرض المواطنون عن خدمات الإرشاد الخاصة البديلة ولم يجدوا فيها مبرراً لدفع الأموال مقابلها، أما فى إنجلترا فقد أستعادت الدولة بعض الدوائرالإرشادية بعد أن كانت تخلت عنها وذلك لمساعدة المنتجين الذين ليس لديهم مايكفى من الأموال للإستعانة بالخدمات الإرشادية الخاصة، لذا فإنه يجب قبل الخصخصة الإقدام على الآتى:

- إجراء مسح لتحديد عدد ونوعية المزارعين القادرين والمستعدين للدفع مقابل الخدمات الإرشادية.
- إجراء مسح لمعرفة إذا ما كان هناك عدد مناسب من أخصائيى الإرشاد المحترفين، والذين يمكنهم تقديم خدمات تغرى المربين بدفع المقابل المادى لإستشاراتهم.
- إبقاء الحكومة على جهاز إرشادى لتقديم الخدمة لمربى الكفاف (الفقراء) والفلاحين وغيرهم ممن لا يستطيعون الدفع مقابل الخدمات الإرشادية.

**توجيه:**

**تطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات واستخدامها لتسهيل عمل موظفى الإرشاد.**

ليس هناك خلاف على أن إستخدام تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات يساعد كثيراً فى عمل الإرشاد، ولكن ليس لدرجة أن ينادى البعض بالإستغناء عن العنصر البشرى تماماً، إذ أدى هذا إلى نتائج سلبية حينما طبق بعض الفلاحون التوصيات التى تم بثها عبر الراديو بطريقة خاطئة لأنهم أساءوا فهمها، أما البرامج الإرشادية الموجهة بواسطة الراديو والتى ساندها أطباء الإرشاد بشكل شخصى فكانت مفيدة جداً للمزارعين ولذا يجب التأكيد على الآتى:

أولاً: بحث كيفية إستخدام أفضل تطبيقات تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات والتى تسمح بها البنية التحتية للدولة وظروفها الإقتصادية.

ثانياً: تأهيل أطباء وموظفى الإرشاد لكيفية التعامل السليم مع تلك التكنولوجيا، وتحقيق أقصى إستفادة ممكنة منها مع تجاهل تلك الدعوات التى تنادى بتنحية العنصر البشرى جانبا.

ثالثاً: زيادة الإهتمام بتغطية المناطق التى يصعب على موظفى الإرشاد التوجه إليها أو الإقامة بها نظراً لبعدها الجغرافى أو لإعتبارات أمنية وسياسية أو لأى سبب آخر، مع الإجتهاد قدر الإمكان لتوفير المتابعة البشرية الدورية.

**توجيه :**

**تطبيق مبادرات إصلاحية ملائمة للبيئة المحلية أو نابعة منها بدلاً من إستيراد القوالب الجاهزة.**

معنى الملائمة هنا أن تكون تلك المبادرة صالحة فنياً، مجدية إقتصادياً، مقبولة إجتماعياً، آمنة بيئياً وقابلة للإستدامة. بشكل عام اعتمدت معظم البلدان النامية ولسنوات على نظم الإرشاد التى تُفرض من القمة إلى القاعدة، مثل نظام "التدريب والزيارة" الذى أدخله البنك الدولى فى السبعينات، كما إستخدمت كثير من الدول نظام "مدارس المزارعين الحقلية"، والتى كانت ضمن مشاريع منظمة الأغذية والزراعة "الفاو"، وقد أدى تطبيق هذين المشروعين بحذافيرهما فى الكثير من البلدان إلى نتيجتين:

**الأولى** .. فشل تطبيق نظام التدريب والزيارة فى العديد من البلدان، ونتيجة لذلك قد تخلت الكثير من الدول عنه، ويُخشى أن يلقى نظام مدارس المزارعين الحقلية نفس المصير.

**والثانية** ... أن تطبيق تلك النظم بدون أى تعديل قد منع محاولة إبتكار نظم إرشادية أخرى أكثر ملائمة للأوضاع المحلية قد تؤدى إلى نتائج أفضل بكثير، وبالتالى فوت على المربين والمواطنين الكثير من الفرص بأن يستفيدوا من خدمات إرشادية أكثر تميزاً، ولإبتكار تلك النظم يجب علينا القيام بالآتى :

- إجراء مشاورات نشطة ومطولة مع العديد من فئات الجماهير المستهدفة.
- عدم إغفال العوامل الظرفية التى تميز كل موقع (الخصائص الجغرافية والديموغرافية والإجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد والبيئة السياسية والمؤسسات والبنية التحتية ونوع مقدمى خدمات الإرشاد وتوزيعهم..).
- الإختبار الميدانى لكل نظام لعدة أشهر للوقوف على السلبيات التى قد تعترضه.
- إعطاء كل نظام إرشادى إسماً نابعاً من صميم البيئة ولائقاً ومبتكراً.
- تدريب أطباء الإرشاد وموظفيه جيداً على كل نظام يتم إبتكاره حتى نضمن نجاح التجربة.
- فى حالة تطبيق منهجيات إرشاد دولية يتم بحثها جيداً وتعديلها بما يتلائم مع البيئة المحلية، ثم تطبيق الخطوات المذكورة آنفا عليها.

**توجيه:**

**تشجيع وحدات الإرشاد على تنظيم المربين فى جمعيات قانونية**

المربين الذين يعملون بشكل منفرد لن يتمكنوا أبداً من الدفاع عن مصالحهم بشكل فعال، وذلك بعكس مجموعات الضغط التى تستطيع أن تشكل ضغطاً على الحكومة لتحسين خدمات الإرشاد، مما سيمكنهم من الحصول عليها وسيجعل من مهمة مطالبة صناع القرار بالمستويات الإدارية والسياسية العليا بتوفير مزيداً من الدعم مهمة أسهل

وسيتم هذا بتحقيق التالى:

- تنظيم دورات تدريبية لموظفى الإرشاد حول كيفية تنظيم مجموعات من المربين تربطهم مصالح خاصة.
- حث المربين على تسجيل تلك الجمعيات لدى الحكومة حتى تعمل بصورة قانونية.
- توعية تلك الجمعيات بالسبل المتاحة والخيارات المطروحة حول كيفية ممارسة نفوذها و طلب حقوقها.

**توجيه:**

**تشجيع تخطيط برامج الإرشاد من القاعدة من قبل المواطنين بحيث يكون الإرشاد نابعاً من الطلب، إضافة إلى تطبيق منهجية قائمة على العرض ومن القمة، بهدف تعزيز الممارسات المتعلقة بالموضوعات العامة كالمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة.**

ذلك لأن الإرشاد يجب أن يكون نابعاً من إحتياجات المربين والمواطنين، ولا يتم فرضه فرضاً، وكما أسلفنا فإن

هذا يؤدى إلى إستجابة المواطنين لجهود الإرشاد لأنهم شاركوا فى وضعها ولأنها تعبر عن مصالحهم واحتياجاتهم.

إلا أن هذا لا يكفى، فهناك بعض الموضوعات التى تتعلق بالسياسة العامة والتى قد لا يرى المربين والمواطنون مصلحة مباشرة لهم فيها، بل وربما يروا أنها قد تضرهم، هنا يكمن دور الإرشاد فى شرح وتفسير تلك السياسات لهم وتوعيتهم بها بما يؤدى إلى إستجابتهم لها.

وبخصوص إشراك الناس فى التخطيط فإن هذا يجب أن يكون له نظرة واسعة ومختلفة. النظرة الواسعة تعنى أن يتم إشراك الناس فى التفكير والعمل وعملية إكساب القدرات والإشتراك الفعال فى صناعة القرارات عبر مراحل البرنامج كلها، والوصول إلى الموارد والمؤسسات والسيطرة عليها .(Cristovao 1990)

أما عن النظرة المختلفة فتعنى التخلى عن الفكرة الشائعة بأن نسبة كبيرة من المواطنين سلبيون وجاهلون وتنقصهم القدرة على فهم الأوضاع وتحليلها واقتراح حلول لها، وتلك الفكرة تؤدى إلى موقف نمطى وفوقى من بعض كوادر الإرشاد الذين يعتقدون أنهم يعرفون كل شىء ويمتلكون الحقيقة. (تحسين الإرشاد الزراعى"بتصرف" - دليل مرجعى١٩٩٧)

**توجيه:**

**اعتماد الإستراتيجيات الملائمة للتغلب على قلة عدد موظفى الإرشاد فى بعض الأحيان.**

أدت برامج الإصلاح الإدارى فى العديد من الدول إلى تقليص حاد للموارد البشرية بالجهاز الحكومى، وفى حالة النقص العددى لأطباء الإرشاد يتم التغلب على ذلك بإتخاذ الخطوات التالية:

- إذا لم يكن التمويل عائقاً كبيراً يمكن الإستعانة بمؤسسات خاصة للمساعدة فى تقديم الخدمات الإرشادية.
- الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع عدم إهمال العنصر البشرى.
- إشراك منظمات المجتمع المدنى فى تقديم الخدمات الإرشادية مع الحرص على مراقبة تلك الخدمات لضمان تميزها على المستوى الكيفى.
- النظر فى إمكانية الإستعانة بموظفين على أساس عقود قصيرة الأمد أو عقد عمل جزئى.
- حصر المربين الذين يتميزون بقدر عالى من الوعى حتى يمكن الإستعانة بهم فى نشر الجهود الإرشادية بصورة أكبر.
- نقل معظم موظفى الإرشاد من مستوى المحافظة إلى مستوى القرى مع تقليص عدد الموظفين على المستوى المركزى.
- إتباع إسلوب إرشاد المجموعة بدلاً من الزيارات الفردية.

**توجيه:**

**فتح قنوات إتصال فعالة مع المؤسسات البحثية.**

يعتبر الإرشاد -كما ذكرنا- هو حلقة الوصل بين المواطنين وبين المؤسسات العلمية (الجامعات ومراكز البحوث)، وقد تم إختبار عدة آليات للوصول إلى كيفية الحصول على الصيغة الأمثل للتعاون بين الإرشاد والبحوث.

فى إحدى تلك المحاولات وبنية حسنة قد تم وضع الإرشاد مع البحوث فى إدارة واحدة، إلا أن هذا أدى إلى ظلم بين للإرشاد، حيث استأثر الباحثين بنصيب الأسد من المزايا وفرص التدريب، وتم إهمال الإرشاد وكوادره الذين حصلوا على عائد مادى وأدبى وفرص تطور وظيفى أقل.

إستراتيجية أخرى قامت على إلحاق الإرشاد كإدارة بالمراكز البحثية، وفى تلك المرة أيضا تم إهمال الإرشاد، لأن دور إدارة الإرشاد أصبح مجرد إصدار المطبوعات

التى تبرز إنجازات البحوث، أى أصبح الإرشاد مجرد مركز للدعاية للمراكز البحثية، وأصبح أخصائيى الإرشاد معزولين عن زملائهم الباحثين.

وفى بلدان أخرى تم تجربة إستراتيجيات قائمة على اجتماعات تعقد فى إطار المشاريع التى تنفذها الجهات المانحة مثل البنك الدولى وغيره، وكانت تمثل مساحة مشتركة رائعة يلتقى فيها الإرشاد مع البحوث، إلا أن تلك الإجتماعات بكل أسف كانت مؤقتة وتنتهى بإنتهاء هذه المشاريع.

طورت إندونيسيا آلية تنسيق واعدة جداً بين البحوث والإرشاد فى إطار مشروع إدارة البحوث من خلال مايعرف بـ"معاهد تقييم التكنولوجيا الزراعية" التى ضمت أخصائيين فى البحوث والإرشاد تم إستقطابهم من تفكيك عشرات من وحدات الإرشاد ومراكز البحوث الصغيرة، ولكن هذه المرة تم ضمان مساواة الجميع بموجب قرار وزارى وحصلوا على نفس الدرجات الوظيفية، وتقوم معاهد تقييم التكنولوجيا تلك بالتعاون مع معاهد البحوث العامة والجامعات.

## المحور الرابع : إستراتيجية محلية لتطوير آداء إدارة الإرشاد

يخوض الإرشاد البيطرى بمصر تجربة صعبة فى محاولة القيام بدوره مع قلة الإمكانيات المتاحة، وهو يعانى مما تعانى منه جميع الخدمات الإرشادية فى الدول النامية

وكما ذكرنا يتولى مسئولية الإرشاد البيطرى بمصر إدارة الإرشاد البيطرى بالهيئة العامة للخدمات البيطرية وهى إدارة فرعية من الإدارة العامة للخدمات والإرشاد ويرأس تلك الإدارة مدير عام وليس وكيل وزارة ولهذا معنى تنظيمى كبير يوضح عدم أخذ الإرشاد المكانة اللائقة به والتى يستحقها، ويوجد بكل محافظة إدارة للإرشاد تتبع لإدارة الإرشاد بالهيئة، ويتبع لها إدارات الإرشاد الموجودة بكل مدينة بالمحافظة، ولا يوجد تمثيل للإرشاد البيطرى بالوحدات البيطرية المنتشرة بمعظم القرى.

وللأسف الشديد فإن إدارات الإرشاد البيطرى بالمدن تعتبر منفى للأطباء البيطريين، إذ يتم معاقبة المغضوب عليهم بإلحاقهم بإدارة الإرشاد وذلك لتمتعها بأقل عائد مادى وتقدير أدبى، وقد يختارها البعض طوعاً نظراً لقلة ضغط العمل بها وكأنها "إستراحة"!، ولكن هذا لا يمنع وجود بعض الكفاءات المميزة المتناثرة هنا وهناك والتى إختارت العمل بالإرشاد حباً فيه وإيمانا برسالته، وهذه القلة تعانى الأمرين من عدم تقديم التدريب الكافى، و من عدم توفير الإمكانات والتجهيزات الضرورية لآداء عملهم، وبالرغم من ذلك يحاولون إستخدام الإمكانات القليلة المتاحة وإستغلالها أفضل إستغلال ممكن.

إلا أنه من وجهة نظرى المتواضعة فإنى أرى أن من أكبر عوائق العمل الإرشادى بمصر هو غياب التخصص بين أطباء الإرشاد، وطغيان فكر القطاع العام على العمل الإرشادى ومحاربة روح الإبتكار التى قد يتجرأ ويبديها البعض وهذا بالطبع يمثل أكبر معضلات الإرشاد الذى يحتاج إلى الإبداع والإبتكار كما نحتاج نحن إلى الماء والهواء.

بالرغم من كل ماسبق ذكره حاولت بتوفيق الله أن أطور من آداء منظومة الإرشاد البيطرى من خلال إستراتيجية تستند إلى محورين رئيسيين:

أولاً: زيادة الإعتماد على وسائل الإتصال الجماهيرى قليلة التكلفة.

ثانياً: عقد الشراكة مع مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية

ومن أبرز ماسوف تلاحظه فى تلك الإستراتيجية هى أنها لم تثقل كاهل الإدارة بأية تكاليف مادية، أى أننا لم ندفع حرفياً مليما واحداً من أجل تنفيذها.

**أولاً : زيادة الإعتماد على وسائل الإتصال الجماهيرى قليلة التكلفة.**

إستمرت الإدارة لفترة كبيرة فى الإعتماد على وسائل الإتصال الفردى والجمعى عن طريق زيارة المنازل وعقد الندوات، وبالرغم من أهمية هذه الطرق فى تغيير المفاهيم والعادات الراسخة لدى المواطنين والمربين إلا أنها بالقطع لا تكفى لنشر التوعية بالكم المطلوب، وبالتالى كان من الضرورى أن أتوجه بالتفكير إلى وسائل الإتصال الجماهيرى.

واجهتنا بالطبع مشكلة التمويل حيث أن وسائل الإتصال الجماهيرى (الكلاسيكية) مكلفة للغاية بالنسبة للموارد المالية المتاحة للإرشاد، وبالتالى كان لابد من البحث عن وسائل أخرى أقل تكلفة لم يسبق أن توجهنا إليها، ومن هنا جاءت فكرة (الإرشاد بالإذاعات الإقليمية)

**- الإرشاد بالإذاعات الإقليمية**

تقدمت لماسبيرو بمقترح لبروتوكول تعاون مشترك مع شبكة الإذاعات الإقليمية منحنا الحق بعد توقيعه فى إذاعة برنامج (خمسة إرشاد) على العشر إذاعات الإقليمية بمعدل ٤ حلقات يومياً على كل إذاعة، على ألا تزيد مدة الحلقة الواحدة عن ٤ دقائق، وكانت فكرة البرنامج أن يذيع أطباء الإرشاد الرسائل الموجهة إلى المربين باللغات المحلية كل بحسب منطقته، بحيث تعبر تلك الرسائل عن المشكلات الموجودة فى تلك المناطق، وتم تسجيل هذا البرنامج بشتى اللهجات المحلية الموجودة فى مصر بما فيها لغة (البجوات) وهى لغة أهل حلايب وشلاتين.

وكان الأطباء يقومون بالتسجيل فى منازلهم بأى غرفة مناسبة خالية من الضوضاء باستخدام الهاتف المحمول، ثم يتم إرسال الحلقات بالإيميل إلى الإذاعة لتتولى عملية المونتاج ثم البث، وبهذه الآلية تم بث أكثر من ٤٠٠ حلقة من البرنامج.

**- شبكة القنوات الإقليمية**

قمت بالإتفاق مع شبكة القنوات الإقليمية بخصوص زيادة المواد الإعلامية المتعلقة بنشاطنا إلى أقصى حد ممكن، وذلك عن طريق تقارير شهرية تقدمها إدارات الإرشاد بكل محافظة إلى القناة التى تغطى تلك المحافظة، وتحتوى تلك التقارير على الرسائل الإرشادية التى ترى إدارة الإرشاد أنه يجب نشرها بين الناس فى هذا الشهر، ثم تقوم القناة بالموافقة على المواد التى ترى أنها ستحظى باهتمام الناس وتتفق مع سياستها التحريرية لتبلغ الإدارة بذلك، فنقوم بتقديم المادة العلمية وترشيح الضيوف للقناة.

**- قناة مصر الزراعية**

يوجد تعاون غير منظم مع هذه القناة حيث أنه من حين لآخر يتم إستضافة أحد أطباء الإرشاد وهناك بعض البرامج المحدودة جداً والتى تتحدث عن مواضيع تتعلق بالإرشاد البيطرى ولكن ليس بالتنسيق مع الإدارة، وقد حاولنا عقد تعاون منظم معهم ولكننا فوجئنا بطلب مبالغ مالية ضخمة، وفى الواقع إننا نعانى من ميل ميزان العدالة فى تلك القناة بشدة لصالح الإرشاد الزراعى على حساب الإرشاد البيطرى، وهو الأمر الذى يعكس الوضع القائم داخل الوزارة بتهميش قطاع الطب البيطرى مما يلحق ضرر بالغ بالثروة الحيوانية بشكل عام.

**- إنشاء صفحة رسمية للإدارة**

تعتبر إدارة الإرشاد البيطرى فى مصر هى أول إدارة إرشاد عربية تنشىء صفحة رسمية على موقع التواصل الإجتماعى (الفيس بوك)، ولعبت تلك الصفحة دوراً هاماً فى تواصل أطباء الإرشاد على مستوى الجمهورية ببعضهم البعض، كما أسهمت فى إنشاء قناة تواصل فعالة مع المربين والمواطنين لنشرالتوعية اللازمة. ويمكنكم مشاهدتها على اللنك التالى https://

www.facebook.com/GOVS.ext

**- تطبيق ( إرشدنى )**

وهى تجربة رائدة تتطلع الإدارة لإتمامها وتتلخص فى توظيف تطبيقات الموبايل لنشر التوعية، حيث يقوم المربى فقط بتسجيل بيانات بسيطة ومحدودة عن الحيوانات الخاصة به وبناء على تلك البيانات يتلقى رسائل صوتية مسجلة مسبقاً بالإجراءات اللازمة فى التوقيت المناسب.

**مثال** : المربى يسجل على التطبيق أن لديه بقرة عمر سنة، يقوم البرنامج بإخباره فى يوم التحصين بأن لديه تحصين كذا وفى يوم الولادة بأنها قد حانت وبعد الولادة يخبر التطبيق المربى بالإجراءات السليمة لما بعد الولادة، وبالنسبة للعجل حديث الولادة ينبه التطبيق المربى بالموعد المناسب لفطام العجل وتحصينه وهكذا.

وقد إشتركنا فى مسابقة ITIDA للعام السابق لتنفيذ ذلك المشروع مجاناً عن طريق وزارة الإتصالات، ولكن للأسف لم يحالفنا التوفيق بالفوز فى تلك المسابقة لهذا العام، وإن كنا نتطلع للفوز بها فى العام القادم.

ويمكن إستخدام كثير من التطبيقات فى العملية الإرشادية كتطبيق Food keeper الذى أطلقته وزارة الزراعة بالولايات المتحدة، والذى تسجل فيه نوع الطعام وإن كنت ترغب فى حفظه بالثلاجة أو الفريزر ليخبرك بمدة الحفظ السليمة له والتى يجب ألا يتجاوزها.

**- إستخدام الرسائل النصية SMS**

تتميز الرسائل النصية ببساطتها وقلة تكلفتها و القدرة على الوصول للفرد المستهدف، ويمكن إستخدامها فى نشر الإرشادات المطلوبة أو التنويه عن الندوات أو الدعاية لخدمات الخط الساخن ونتوقع أن يتم إبرام إتفاق مع وزارة الإتصالات بشأن إمكانية الحصول على تلك الخدمة بأسعار مخفضة.

**- إستخدام الرسائل الصوتية التفاعلية IVR**

وهى وسيلة تستخدم عادة فى تنبيه عملاء شركات الإتصالات إلى أحدث وأهم العروض إلا أننى فكرت أن يكون لنا السبق فى إستخدامها فى تقديم خدمات الإرشاد لأنها -على حد علمى- لم تستخدمها أى جهة فى مثل هذا الغرض من قبل.

وبهذا حينما يرن جرس الهاتف (الأرضى أو المحمول) ويرد عليه الشخص (المستهدف) فإنه يجد رسائل صوتية مسجلة مسبقاً تنبهه إلى أن منطقته يوجد بها وباء معين، وعليه أن يتخذ إجراءات محددة أو أن هناك ندوة فى مدينته ليحضرها...إلخ

كما يمكن برمجة الخط الساخن الخاص بالهيئة العامة للخدمات البيطرية (١٩٥٦١) ليتفاعل مع المتصل وإعطائه الإرشادات التى يطلبها عن طريق رسائل صوتية مسجلة مسبقاً

وحالياً يجرى التفاوض لتطبيق تلك الخدمات، وكالعادة تقف الأسعار والبيروقراطية ثم البيروقراطية كحائط صد بيننا وبين مانتمناه.

## ثانياً : عقد الشراكة مع مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية

لتصبح كلمتنا مسموعة وآداؤنا فعال كان لابد من التنسيق والتكامل مع كافة المؤسسات المعنية، وهناك عدد كبير من المؤسسات التى يتقاطع عملها مع عمل الإرشاد والتى يمكننا الإستفادة من قدرتها على الحشد لإيصال الرسائل إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين، وكان من أمثلة هذا التعاون:

**١- التعاون مع وزارة الأوقاف**

حيث إقترحت مخاطبة وزارة الأوقاف لنستعين بأئمة وخطباء المساجد فى نشر التوعية وتم توقيع بروتوكول تعاون مع الوزارة يمنحنا التسهيلات الآتية :

- يمكن لأطباء الإرشاد حضور قوافل التوعية الدينية

التى ينظمها السادة أئمة المساجد لعقد الندوات بها ونشر التوعية المطلوبة.

– لأطباء الإرشاد الحق فى دعوة أئمة المساجد لحضور الندوات، والحديث عن علاقة الإنسان بالحيوان فى الشريعة أو الرفق بالحيوان إلى غير ذلك من المواضع التى يتلاقى فيها العلم والإيمان، فمجرد حضور الرموز الدينية للندوة يكسب الرسائل الإرشادية المصداقية المطلوبة.

**مثال** : بعض الناس تشكك حتى الآن فى أن هناك مرض يسمى بإنفلونزا الطيور ويعتقدون إعتقاداً جازماً يصل إلى درجة اليقين أن هذه مجرد (لعبة من الحكومة) لإلهاء الناس، ولكن عند حضور أحد الرموز الدينية للندوة فإن هذا يغير كثيراً من الأمور.

– يمكّننا هذا البروتوكول المبرم مع وزارة الأوقاف أيضاً من عقد الندوات الإرشادية بعد صلاة الجمعة لإستغلال أكبر حشد بشرى منتظم فى مصر، ويؤدى هذا الإجراء إلى نشر التوعية بين عدد كبير من المواطنين، حيث يقوم الإمام بالتنويه فى نهاية الخطبة إلى أنه يوجد حالة مرضية منتشرة بالبلد (وليكن السعار على سبيل المثال) وأن (الدكتور) سوف يقوم بالقاء بعض التوجيهات عقب الصلاة مباشرة بخصوص هذا الموضوع، وقد كان لى ندوة لا أنساها بأسوان عقب صلاة الجمعة التى وافقت المولد النبوى، وكان الناس يتجمعون من القرى المحيطة للإحتفال بالمولد النبوى فى مدينة أسوان وساهمت تلك الندوة فى رفع وعى المواطنين ضد وباء إنفلونزا الطيورالذى إنتشر ولأول مرة بالصعيد وزاد عدد الضحايا البشرية وقتها إلى نحو غير مسبوق ساهم نشر التوعية فى الحد منه.

وجارى حالياً محاولة إتمام تعاون مماثل مع الكنيسة المصرية سيكون له فائدة كبيرة خاصة فى صعيد مصر، وتم بالفعل عقد عدة ندوات بالكنائس فى أماكن متفرقة ولكن لم يجمع كل هذه الندوات المتناثرة برتوكول تعاون محدد حتى الآن.

### ٢- التعاون مع وزارة التربية والتعليم

وهى مثال لما يمكن أن يطلق عليه (الاتفاق الضمنى)، حيث يقوم أطباء الإرشاد بزيارة المدارس وإلقاء الندوات على الطلاب بدون بروتوكول رسمى موقع مع الوزارة، وتتميز تلك الندوات بأنها سهلة الحشد، ويكون معدل الإستجابة بين الطلاب عالياً كالنقش على الحجر كما يقولون.

### ٣- التعاون مع وزارة الصحة والسكان

ويتم هذا التعاون الذى لم ينظمه بروتوكول تعاون محدد حتى الآن عن طريق إلقاء الندوات بالوحدات الصحية على المرضى والممرضات والموظفين بالوحدات، ونتطلع للتنسيق مع إدارة (الإرشاد المدرسى) بالوزارة لعقد ندوات مشتركة بالمدارس عن موضوعات تتعلق بنشاط الإداراتين مثل أمراض التسمم الغذائى والأمراض المشتركة أى التى -كما ذكرنا- تصيب الإنسان والحيوان، وسيشترك معنا فى تلك الحالة كوادر من الأطباء البشريين وبهذا تكون الندوة شاملة لكل مايتعلق بتلك الأمراض.

### ٤- منظمات المجتمع المدنى

كان هناك تعاون مثمر مع منظمات المجتمع المدنى قبيل عيد الأضحى الماضى للتوعية بطرق الذبح السليمة ونشر مبادىء الرفق بالحيوان، حيث قمت بتقديم المادة العلمية وتصميم بوسترات التوعية وتولت تلك المنظمات الطبع والتوزيع.

ولكن بالرغم من هذا لا يزال الطريق طويلاً جداً حتى نستطيع القول بأن هناك شراكة حقيقية وفاعلة مع منظمات المجتمع المدنى.

**٥- الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار**

جارى حالياً التنسيق معها عن طريق "منظمة فودافون لخدمة وتنمية المجتمع" بحيث يتم تمكين أطباء الإرشاد من المساهمة فى جهود محو الأمية و نشر التوعية بالفصول المشاركة فى حملة (المصريون يتعلمون) ، فمن أسمى أدوارنا خلق البيئة الصالحة لتلقى الرسائل الإرشادية وهذا ما نحاول تنفيذه بالإشتراك فى مثل تلك المبادرات.

## المحور الخامس: توصيات لإصلاح منظومة الإرشاد البيطرى فى مصر

ليس كل ما يتمناه المرء يدركه، فسأذكر فى هذا الجزء من الدراسة محاولات الإصلاح التى أردت تنفيذها ولكنها لم تر النور حتى الآن لإعتبارات كثيرة، وذلك عن طريق سرد الإصلاحات التى تم إستلهام الكثير من أفكارها من التوجيهات الدولية، ولكن بعد ذكر كيفية تطبيقها على البيئة المصرية.

**توصية:**

**تقييم تنظيم الإرشاد الحالى فى ضوء حاجات المربين وتحديد ما إذا كانت بحاجه إلى التدعيم أو إعادة الهيكلة.**

المفهوم السائد لدى أطباء الإرشاد بمصر هو أن الخدمات الإرشادية لايمكن تقييمها، وبالتالى هم يظنون أنه لا أحد يستطيع تحديد ما إذا كانوا يسيرون فى الإتجاه الصحيح أم الخاطىء، فأحدث هذا نوعاً من التراخى فى آداء الكثير من أطباء الإرشاد، وهذا بالرغم من المعايير المحددة التى وضعها George Axinn فى كتابه "دليل حول الأساليب البديلة للإرشاد"، تلك المعايير التى يجب الأخذ بها لقياس كفاءة الخدمات الإرشادية

كما أن الإرشاد حتى الآن فى مصر نابع من القمة إلى القاعدة وبالتالى تفرض مواضيعه فرضاً بما قد لا يتناسب فى أحيان كثيرة مع إحتياجات الناس ومصالحهم، وبالتالى لا تجد إقبالا من جانب الجماهير تجاه برامج الإرشاد.

لذا فإنى أقترح التالى :

١- إقامة تعاون مشترك مع **كلية الإعلام جامعة الأهرام الكندية** يتم فيه تدريب أطباء الإرشاد على كيفية قياس الرأى العام، وفى المقابل يقوم أطباء الإرشاد المنتشرين فى جميع أنحاء الجمهورية بإجراء الإستبيانات التى ترغب الكلية فى تنفيذها، وذلك حتى يتمكن أطباء الإرشاد من التعرف على إحتياجات الجماهير بطريقة سليمة واحترافية تجعلنا قادرين على التخطيط لبرامج إرشاد أكثر كفاءة وفاعلية نابعة من إحتياجات المواطنين وتعبر عن مصالحهم.

٢- الحد من الإستجابة لإغراء الدعم المادى الذى يتعلق بمشاريع التوعية ضد وباء إنفلونزا الطيور المرتقب مما يؤثر على توجه الإرشاد وترتيب أولوياته بما لا يتوافق ومصالح المواطنين، فلابد من تحقيق التوازن مع باقى الأمراض والقضايا الأخرى والتى قد لا تقل خطورة عن وباء إنفلونزا الطيور بل وربما تزيد، إلا أنه لا يوجد دعم مادى موجه لبرامج مكافحتها.

٣- الإستعانة بالمعايير الدقيقة التى أقرتها منظمة الفاو لتقييم آداء الإرشاد، والأخذ بالنتائج وعلاج أوجه القصور بكل شجاعة.

**توصية**

**تطبيق اللامركزية فى الإرشاد، ولكن ليس قبل بناء قدرات الموظفين المحليين وتهيئة المسئولين المعنيين.**

يمكن ملاحظة بعض اللامركزية فى حرية إختيار إدارات الإرشاد بالمحافظات لموضوعات الندوات مع العلم أن نسبة لا يستهان بها من تلك الندوات تتم على الورق فقط، أما بخصوص الميزانية والإمكانيات فكلها تقريبا تتركز فى يد الإدارة بالهيئة فالمعتاد أن كل محافظة يوجد بها لاب توب واحد وجهاز للداتا شو وكاميرا ديجيتال.

وكذلك المطبوعات الإرشادية لا يتم تصميمها بما يتناسب مع مختلف البيئات المحلية لا من حيث التصميم ولا من حيث اللغة المستخدمة، وبالتالى لا يشعر نسبة كبيرة من الجمهور المستهدف بأنه يتم مخاطبته بتلك المطبوعات مما يجعلها لا تحقق الهدف المرصودة له.

أما سيارات الإدارة فعادة مايتم تخصيصها لجهود باقى الإدارات وبالذات إدارة الطب الوقائى، وقليلا مايستطيع أطباء الإرشاد إستعمالها، إذ يرى أغلب مديرى الإدارات البيطرية أن تحصين الحيوانات أهم من توعية الناس!

وبخصوص قدرات كوادر الإرشاد المنتشرون بالمدن فنسبة لا يستهان بها منهم غير مؤمن برسالة الإرشاد وغير مستعد وغير مؤهل لتولى مسئوليته فى حالة تطبيق اللامركزية لغياب العائد المادى المجزى والتقدير المعنوى.

**لذا يتوجب علينا القيام بالتالى :**

- تأهيل أطباء الإرشاد بالمدن عن طريق دورات تدريبية حقيقية لرفع مستواهم وتمكينهم من تولى مسئولية الإرشاد بشكل مستقل أوحتى شبه مستقل.
- العمل على محاولة زيادة المخصصات المالية لإدارات الإرشاد بالمحافظات.
- إستشارة أطباء الإرشاد بالأقاليم أثناء تصميم الرسائل والمطبوعات الإرشادية حتى تكون ملائمة لجميع فئات الجمهور المستهدف.
- تصميم أكثر من نسخة لكل مطبوعة إرشادية بحيث تمثل تلك النسخ الأقاليم التى ستوجه إليها، فمثلا يكون لدينا نسخة من "بوسترالسعار" موجهة لأهالى الصعيد وأخرى موجهة للفلاحين بمحافظات الدلتا وأخرى موجهة لأهالى المدن .. وهكذا.

**توصية :**

**توسيع صلاحيات الإرشاد تحقيقاً لتنمية أوسع للموارد البشرية الريفية.**

يمكن تحقيق هذا بعدة طرق منها :

● العمل على نشر مشاريع الإنتاج الحيوانى بين المواطنين، إذ أن كثيراً منها لا يحتاج إلى ميزانية تذكر ويحقق أرباحاً معقولة، مما سيحقق زيادة فى دخل المواطن تؤدى إلى تحسن مستوى معيشته وتجعله أكثر تقبلاً للرسائل الإرشادية.

● المشاركة فى برامج محو الأمية، إذ أن المشاركة فيها تؤدى إلى صقل مهارات مخاطبة الجماهير لدى أطباء الإرشاد وتجعلهم أكثر قرباً منهم، بل وتعطيهم فرصة ذهبية لبث الرسائل الإرشادية فى فصول محو الأمية لفترة زمنية ممتدة وتنفيذ برنامج إرشادى متكامل.

● لتحقيق الأهداف السابقة يجب على الإرشاد البيطرى أن يتواصل بشكل فعال مع كافة الهيئات المعنية مثل الهيئة العامة لتعليم الكبار ووزارة التنمية المحلية، إلى جانب منظمات المجتمع المدنى.

**توصيه :**

**صياغة سياسة وطنية حول الإرشاد بهدف تأمين الإلتزام السياسى والمالى.**

ويتم هذا بالتواصل مع صناع القرار كما ذكرنا، والأهم من ذلك هو التواصل مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، وتوعية المسئولين هناك بأهمية الرسالة التى نقوم بها لمحاولة تحويل إدارة الإرشاد البيطرى من جزء صغير من إدارة عامة إلى إدارة مركزية مستقلة تتشكل من إدارات فنية ذات تخصصات واضحة ومحددة تشمل كافة مجالات عمل الإرشاد البيطرى.

**توصية:**

**تطوير نظُم التعليم الجامعى بغرض تحديث نظام الإرشاد.**

وهذا من أكثر جوانب التطوير التى نحتاجها فى مصر ولن اذهب بعيداً فكاتب هذه السطور لم يكن يعلم أن هناك مايسمى بالإرشاد البيطرى إلا بعد التخرج من كلية الطب البيطرى بخمس سنوات!

فبالرغم من أهمية دور الإرشاد وحيويته فى خلق حلقة وصل بين مجال الطب البيطرى وبين المواطنين إلا أن من أهم عوامل فقدان هذا الإتصال أنه لايوجد مناهج من أى نوع تتحدث عن هذا المجال وتؤهل الطلبة فى مرحلة ماقبل التخرج إليه، وبالتالى حتى وإن سمع الخريج بهذا المجال فلا يقبل عليه لأن الإنسان عدو مايجهل، بل وإن عمل به فلن يجد فيما درسه مايعينه على آداء رسالته الهامة على الوجه الأكمل

لذا فإن وضع مناهج للإرشاد تدرَّس بكليات الطب البيطرى هو ضرورة ملحة يغفل عنها حتى الآن واضعوا سياسات التعليم العالى وصناع القرار.

**توصيه :**

**تعزيز التعددية فى الإرشاد**

فى رأيى المتواضع فإن الإستعانة بشركات الأدوية البيطرية قد يحقق هذه المعادلة الصعبة وبمنتهى السهولة، فشركات الأدوية البيطرية يعمل بها أطباء بيطريون يملكون -عادة- درجة عالية من قدرات التواصل الفعال نظراً لطبيعة عملهم، و لديهم أسطول من السيارات يجوب طول البلاد وعرضها كل يوم. فلم لا يتم الإستفادة من كل تلك الإمكانيات و جعل بعض شركات الأدوية تشارك فى تحمل أعباء مهمة الإرشاد البيطرى؟

والمقترح أن يتم ذلك فى مقابل مادى تدفعه الإدارة لهم أو بتقديم بعض التسهيلات فيما يتعلق بإجراءات تسجيل الأدوية وغيرها، وبذلك توفر الإدارة الكثير من النفقات المتعلقة برواتب نسبة كبيرة من أطباء الإرشاد وتوفيرالسيارات والمعينات الإرشادية وغيرها.

الشراكة أيضا مع منظمات المجتمع المدنى فى غاية الأهمية إذ يمكن بعد تدريب كوادر تلك الجمعيات الإستعانة بهم فى نشر الرسائل الإرشادية لما لهم من قدرة على التغلغل فى مناطق وتجمعات بشرية قد يصعب على الإرشاد البيطرى الوصول إليها.

وفى النهاية يجب أن نؤكد أن كل أوجه التعاون السابقة يجب أن يتم تنفيذها تحت مراقبة الإرشاد البيطرى الحكومى (بعد إصلاحه) حتى نضمن جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

**توصيه :**

**إعتماد الإستراتيجيات الملائمة للتغلب على قلة عدد موظفى الإرشاد فى بعض الأحيان**

بالنسبة للوضع فى جمهورية مصر العربية فإن إعادة تكليف الأطباء البيطريين هو حل مشكلة قلة عدد اطباء الإرشاد، فالمسئول عن متابعة كافة أعمال الإرشاد البيطرى على مستوى الجمهورية هم ٨ أطباء فقط و بالنسبة للمحافظات تجد أنه فى كثير من الأحيان المسئول عن توعية مئات الآلاف وربما ملايين المواطنين هم مجموعة من الأطباء الذين لايتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، ونظراً للنقص الحاد فى عدد الأطباء البيطريين قد تجد أن طبيباً بيطرياً واحداً يتولى مسئولية إدارة أخرى إلى جانب إدارة الإرشاد!.

تكليف الأطباء البيطريين تم إيقافه من عام ١٩٩٤ وأدى هذا القرار الخطير لتدهور الثروة الحيوانية فى مصر بشكل ملحوظ، ومن الجدير بالذكر أن تعداد الأطباء البيطريين كان لايتجاوز وقتها ربما الخمسة وثلاثين ألف طبيب بيطرى نسبة كبيرة منهم كانت لا تعمل أساساً بالمؤسسات الحكومية أى أنهم كانوا لا يثقلون ميزانية الدولة بأى حال من الأحوال.

ولكن إحقاقاً للحق فإن رفع كفاءة أطباء الإرشاد الحاليين وتقديم الدعم المادى لهم و ربط العائد المادى بالأداء والإنجاز للتغلب على (نمط الأداء الحكومى) لهو أهم بكثير من تعيين المزيد والمزيد من أطباء الإرشاد مع إستمرار العمل بنفس الوتيرة.

**توصيه :**

**فتح قنوات إتصال فعالة مع المؤسسات البحثية**

يبدو أن بعض صناع القرار يظنون أن هناك أنهاراً بلا منبع! ، فحتى الآن لا يوجد تنسيق يذكر بين الإرشاد البيطرى والجامعات والمراكز البحثية بمصر، مع أن هذه المؤسسات هى منبع الإرشاد الذى يمده بالمعلومات لينشرها بين الناس وهى رئته التى يتنفس بها، لذا فإن زيادة التنسيق والتعاون الفعال مع تلك المراكز البحثية هو شىء لا غنى عنه سواء بالنسبة للمراكز البحثية أو للإرشاد و يمكن تحقيق هذا التعاون..

**إما** بقرار حكومى يلزم البحوث بإمداد الإرشاد بأحدث الأبحاث والتطورات العلمية بشكل منتظم

**أو** بتوفير الدعم المادى للإرشاد ليكون قادراً على استقطاب الكوادر البحثية للحصول على خدماتهم بمقابل مادى، وقد أثبتت التجربة فى مصر أن الخيار الثانى هو الأكثر واقعية.

**(تمت بحمد الله)**

المراجع


تحديث أنظمة الإرشاد الزراعى الوطنية ( دليل عملى لواضعى السياسات فى البلدان النامية )

Modernizing National Agricultural Extension Systems: A Practical Guide for Policy-Makers of Developing Countries

Prepared by

M. KalimQamar

Senior Officer (Agricultural Training & Extension)

Research, Extension and Training Division

Sustainable Development Department

Food and Agriculture Organization of the United Nations

الإرشاد الزراعى والريفى فى أنحاء العالم ( خيارات الإصلاح المؤسسى فى البلدان النامية)

Agricultural and Rural Extension Worldwide

Options for Institutional Reform in the Developing Countries

Prepared by

William M. Rivera

University of Maryland, College Park

تحسين الإرشاد الزراعى (دليل مرجعى)

?Improving agricultural extension. A reference manual

Edited by

Burton E. Swanson

Robert P. Bentz

Andrew J. Sofranko

Prepared under the guidance of the

Extension, Education and Communication Service

Research, Extension and Training Division

Sustainable Development Department

Food and Agriculture Organization of the United Nations,Rome, 1997